June 2020
Vol 2 Issue 2

Developing local communities between ends and means

Professor Khaled Abdel Qader Al-Toumi

Al-Toumi@gmail.com

Issn print: 2710-3005. Issn online: 2706 – 8455, Impact Factor: 1.705, Orcid: 000-0003-4452-9929, DOI, PP 69-90.

Abstract: This study presents three main approaches; The rooting methodology for the subject of the study; Taking into account the analysis of the status of building a knowledge society; which is today one of the priorities of the civilized world in all its aspects and dimensions. One of the priorities of building a knowledge society is to define goals. The nucleus on which development is based to determine the appropriate means for the development of the individual "The component element for society" This made States harness all the available resources in the service of the goals they have entered for development, which can promote the output of the whole community; Which prompted us to discuss these facts, through defining the concept and dimensions of development, and also in the concept of community development, which is allow us thus conclude that the nucleus on which development is based; It is the development of the Individuals of any society. And from this point on, the developed countries have paid special attention in community development research and development programs, by providing the appropriate scientific environment in which scientific development can grow and flourish, for this purpose, the funds necessary to provide laboratory equipment have been allocated and the scientific equipment that researchers need in their various specialties. No wonder about that, scientific research is considered one of the most important jobs for basic

universities in particular and Research and studies institutions in general; Without scientific research, the university becomes just an educational school for science and knowledge produced by others. Also, the same in research institutions; Without scientific creativity, knowledge development and enrichment by disseminating it and seeking to employ it to solve the various problems facing societies to be useless.

Keywords: Community Development, local Community, International Development, Individual Development.

تنمية المجتمعات المحلية بين الغاية والوسيلة

ملخص الدراسة: تقوم هذه الدراسة على عرض ثلاثة مطالب أساسية؛ بمنهجية التأصيل لموضوع الدراسة؛ مع الأخذ بالاعتبار التحليل الخاص بوضعية بناء مجتمع المعرفة؛ الذي يُعد اليوم من أولويات العالم المتحضر بكل جوانبه وأبعاده، ومن أولويات بناء مجتمع المعرفة هو تحديد الغايات، حيث أن الغاية هي النواة التي ترتكز عليها التنمية لتحديد الوسيلة المناسبة لتنمية الفرد "عصب المجتمع" مما جعل الدول المتقدمة أن تُسخر كافة الإمكانات المتاحة في خدمة الغايات التي تصبوا إليها من أجل التنمية، والتي يمكن لها أن ترتقي بالناتج لعموم المجتمع؛ الأمر الذي دفعنا لمناقشة هذه الحقائق، من خلال تبيين مفهوم التنمية وأبعادها، وأيضًا في مفهوم تنمية المجتمعات المحلية، لنخلص بذلك إلى تلك النواة التي ترتكز عليها في التنمية أصلها، ألا وهي تنمية الأفراد المؤسسين لأي مجتمع. ومن هذا المنطلق فقد أولت الدول المتقدمة في برامج البحث المجتمعي التنموي والتطوير اهتمامًا خاصًا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها التنمية العلمية وتزدهر، ورصدت لهذا الغرض الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المختبرية، والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة، ولا عجب في ذلك؛ فالبحث العلمي يُعد إحدى أهم وظائف الجامعات الأساسية بصفةً خاصة، ومؤسسات البحوث والدراسات بصفةً عامة؛ فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الآخرون، أيضًا ذات الحال في المؤسسات البحثية؛ فبدون الإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها بنشرها والسعي لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمعات لتكون بلا فائدة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المجتمعية، المجتمع المحلي، التنمية الدولية، تنمية الفرد.

المقدمة

تُعد التنمية العلمية من أسمى النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فهي جُهد مُنظم من الإنتاج الفكري؛ الذي يهدف إلى صناعة الحياة، وتحقيق التطور، والنهضة والعمران، والعمل على تأسيس لبنة مستقبل أفضل من أجل الأجيال الحاضرة واللاحقة.

فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة بعدة عوامل، ومن أهمها .. رعايتها واهتمامها بمفهوم التنمية وتطبيقاته، ومن هنا .. فإن هذه الأهمية تتطلب الاهتمام بالمؤسسات والأدوات الداخلة في هذا البرنامج التنموي، وعلى رأسها المدارس والجامعات والمؤسسات البحثية، سواءً كانت الحكومية منها أو الخاصة، وهذا لِما تشكله من مصادر أساسية للإنتاج المعرفي اللازم للتطور والبناء الحضاري للمجتمع عمومًا، والمحلي خصوصًا .. كما أصبحت هذه المؤسسات البحثية ظاهرة عالمية، وفاعلاً أساسيًا في عملية المسار التنموي، وهذا ما نلاحظه في المجتمعات المتقدمة .. كما أنها أصبحت تُشكل إحدى الظواهر الأساسية للتغيير الحضاري، والإنتاج الفكري.

إلا إننا نتناول هنا في موضوع هذا البحث، موضوع أساسي في تنمية المجتمعات المحلية بين الغاية والوسيلة، وتلك الأهمية التي تمس جوهر تنمية المجتمعات، وليس هذا فقط، بل في نهضة وتقدم الأمم إقليميًا وقاريًا، وأيضًا لننظر في الأسباب التي تقف حجر عثرة في عدم تحقق ذلك، رغم وجود الأبحاث والدراسات الغزيرة في جميع ميادين التنمية، والتي تتمثل في الفجوة الكبيرة فيما بين الفرد الذي هو النواة الرئيسية في المجتمع، وراسمي السياسات التنموية في الدول العربية، بل حتى على المستوى القاري، لنجد تخبط في اصدار القرارات، وتدني في مستوى الخدمات المقدمة من الحكومات لصالح الأفراد بصفةً خاصة ولعموم المجتمع بصفةً عامة، وذلك بسبب عدم استناد هذه القرارات على دراسات مسبقة؛ لطمان مُحاكات طبيعة القرار مع الغرض الذي أنشئ من أجله بغرض التطوير التنموي، وأيضًا هناك سبب أخر

جوهري، وهو أن المواطن منذ النشء .. اعتاد أو تربى على استعمال العقل منذ الحضانة والروضة، و وصولاً للجامعة، وهو كمخزن لتجميع المعلومات، وليس لاستعمالها أو معرفة كيفية توظيفها في شأنه الحياتي والعملي، وهذا بعكس ما نراه في الغرب؛ فإنهم يتعلمون منذ الطفولة كيف يستعملوا العقل كمختبر وليس كمخزن .. ومن هنا نحتاج لإعادة صياغة وتوجيه العقل للتعامل مع العلم التجريبي، واستعمال هذا العلم، وليس مجرد تخزينه وحفظه في العقل .. كما نتعامل مع المعلقات رغم جمالها وروعتها، بكل ما تحتويه من معاني ومضامين؛ على أنها شعارات خالدة؛ فقط في الأدب العربي.

إشكالية الدراسة

هذه الدراسة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن التطورات الجديدة، والمتمثلة في التعرف على أهم العناصر المطلوبة لتفعيل هذه العملية التنموية، والاستفادة منها في عموم عملية التنمية التي تصبوا إليها مجتمعاتنا اليوم، وأيضًا التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون قيام المجتمعات المحلية في المساهمة في تلك التنمية المرجوة، من تغيير في الممارسات، والقيم البيئية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لتكون استراتيجية التنمية المرتكزة على الأفراد؛ فتشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية (العدالة، الاستدامة، الشمول).

أهداف الدراسة

تأتي هذه الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة؛ تناولت مسار عملية تنمية المجتمعات؛ حيث أنها تتمحور في تطوير قابليات الناس عامة، وذلك بوصفهم أفرادًا وأعضاءً في مجتمعاتهم .. وأنه لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فحسب؛ بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها؛ فالناس أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم .. ولا يقتصر الأمر على الدخل المادي فحسب؛ بل يتسع ليشمل إلغاء العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، أو العنصري، أو التحدر الطبقي، التي من شأنها أن تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية.

منهجية الدراسة: تقوم الدراسة بعرض ثلاثة مطالب رئيسية؛ بمنهجية التأصيل لموضوع الدراسة؛ مع الأخذ بالاعتبار التحليل الخاص بوضعية بناء مجتمع المعرفة؛ الذي يُعد من أولويات العالم المتحضر بكل جوانبه وأبعاده، ومن أولويات بناء مجتمع المعرفة، هو تحديد

الغايات، حيث أن الغاية هي النواة التي ترتكز عليها التنمية لتحديد الوسيلة المناسبة لتنمية الفرد "عصب المجتمع" مما جعل الدول تُسخر كافة الإمكانات المتاحة في خدمة الغايات التي تصبوا إليها من أجل التنمية، والتي يمكن لها أن ترتقي بالناتج بعموم المجتمع. وبقصد إيجاد رؤية موضوعية وشاملة قدر المستطاع لهذه الدراسة؛ سنتناوله من ثلاثة مطالب رئيسية، والتي يأتي سردها تباعًا:

المطلب الأول: مفهوم التنمية وأبعادها.

المطلب الثاني: مفهوم تنمية المجتمعات المحلية.

المطلب الثالث: التنمية المرتكزة على الأفراد.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة في حُلتها جانبًا كبيرًا في تبين أهمية عملية التنمية بمختلف أنواعها وأبعادها، وأيضًا في دورها الهام الذي من الممكن أن تؤديه في العديد من المجالات التي من شأنها أن تخدم الفرد بصفةً خاصة، والمجتمع بصفةً عامة؛ هذا، في حال ما أُتيحت لها الفرصة في ذلك، وكذلك في التوجيه الذي من الممكن أن يُستفاد منه بالنسبة لراسمي السياسات التنموية في الدول العربية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية وأبعادها:

هناك تصور سائد في التاريـخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القديم؛ بأن رفاه الإنسان والمجتمع يتحقق بمقدار ما يحصل عليه الانسان من الثروة؛ باعتبارها محور السعادة والتقدم .. إلا أن هذا التصور بدأ يتلاشى شيئًا فشيئًا، وذلك بعد أن تأكد أن الثراء وحده ليس الشرط الوحيد ولا الأهم لتحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية والسياسية المهمة للأفراد والمجتمعات، وهذا فضلاً على أن حاجة الإنسان ليست كلها حاجات مادية فحسب، بل ينبغي أن تمتد إلى تحقيق مستويات ثقافية أعلى تتيح للإنسان أن يحيى حياة هانئة، ويمارس مواهبه، ويطور قدراته.

ومنذ ذلك الحين؛ بدا للجميع أن الرأسمال المادي ليس هو وحده الضامن الحقيقي لرفاه وسعادة الإنسان، بل لابد أن يكون هناك استثمار في الرأسمال البشري ذاته بُغيت تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، وذلك بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني؛ منه إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة التي تشمل التمتع بالحرية السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص لاكتساب المعرفة والإنتاج والإبداع، والكرامة الإنسانية.

وبهذا صار الفكر التنموي أكثر اهتمامًا بمسائل العدالة في توزيع الدخل، وتحليل الفقر، وأهمية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع .. كما أن أهمية التركيز على تراكم رأس المال البشري؛ إذ دلت العديد من الدراسات على أن الإنفاق على التعليم كمثال؛ من شأنه أن يخلق عوائد اقتصادية تُعادل أو تزيد على العوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في الرأسمال المادي.

وهكذا تم تحديث مفهوم التنمية في العصر الحديث؛ حيث اهتمت به الدول الحديثة بشكل كبير؛ نظرًا إلى الآثار الإيجابية التي تترتب عليها في جميع مجالات الحياة، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع، ولذلك وضعت الخطط الإستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق كافة مجالات التنمية المختلفة.

أما عن فلسفة التنمية عند الإغريق .. كان فلاسفة اليونان هُم أول من ساهم في إظهار هذا الموضوع في ثقافة أوروبا، ومنهم كان .. هرقليطس[١] .. الذي قال في فلسفته أمورًا عن التغيير، وأوضح أن العالم في تطور وتغير دائمين، وله مقولة شهيرة "لا يخطو رجل في نفس النهر مرتين أبدًا" وأوضح أن كل أمر يتكون من متعاكسات .. بمعنى متقابلات، وينتج بذلك التوتّر الداخلي، بمعنى الصراع.

أما لِما ورد في التنمية عن .. أرسطو[٢] .. فقد تحدث عن التغيّر من جانب آخر؛ فأوضح طبيعة الدولة في كتاب السياسة، وذلك بوجود نظام في الكائن العضوي ينتقل من فترةٍ إلى أخرى؛ يبدأ بالولادة؛ فالنضج، وأخيرًا الاضمحلال؛ فالموت.

كما ورد في التنمية عن .. ابن خلدون[٣] .. في قوله؛ أعلم أن اختلاف الأجيال إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش؛ فإن اجتماعهم في أحوالهم؛ إنما هو للتعاون على تحصيله، الابتداء بما ضروري من قِبل الحاجي والكمالي، كان حينئذٍ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم

---

[١] هِرَقْليطُس أو هيراقليتوس .. فيلسوف يوناني؛ كتب بأسلوب غامض؛ تأثر بأفكاره كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو، قال بأن النار هي الجوهر الأول، منها نشأ الكون، قال أيضاً بـ التغيّر الدائم، قد وضع كتاباً وحيداً لم يصلنا منه إلا شذرات.

[٢] أَرِسْطُو .. فيلسوف يوناني، تلميذ أفلاطون ومُعلم الإسكندر الأكبر، وواحد من عظماء المفكرين، تغطي كتاباته مجالات عدة، وهو واحد من أهم مؤسسي الفلسفة الغربية.

[٣] ابن خلدون .. عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي .. مؤرخ من شمال أفريقيا؛ تونسي المولد؛ أندلسي حضرمي الأصل، مؤسس علم الاجتماع أو علم العمران البشري؛ توجة إلى مصر؛ حيث أكرمه سلطانها الظاهر برقوق، و وَلِيَ فيها قضاء المالكية.

ومعاشهم وعمرانهم من القوة والذخيرة؛ إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، يحصل بُلغة العيش من غير مزيد للعجز وراء ذلك، ثم إذا اتسعت أموال هؤلاء المنتحلين للمعاش، فحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفاهية دعاهم ذلك إلى السكون والدعة.

وأيضًا نستطيع البحث في أصول التنمية الأولى منذ التجارب المبكرة؛ التي قام بها الإنسان الأول لإدراك التغيرات التي تحصل من حوله، وقد ارتبط ذلك بالتجارب الحية، والتأمل في الاختلافات التي تحصل في الموجودات كفصول العام والنبات والإنسان والحيوان، إذ أكدت هذه التغيرات أن هذا العالم في حركة غير متوقفة، وفي تغير مستمر، قد أدت هذه الملاحظات والتأملات إلى ظهور نقاش فلسفي حول ماهية الأشياء وطبيعة المتغيرات التي تحدث فيها، بهذا المعنى؛ فقد تشكلت للتنمية أبعادًا عدة؛ منها ما يلي سرده تباعًا:

التمكين

وهو تطوير قابليات الناس؛ بوصفهم أفرادًا وأعضاء في مجتمعاتهم، بأنه لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فحسب، بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها؛ فالناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.

الإنصاف

يؤكد مفهوم التنمية على الإنصاف في بناء القدرات وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ولا يقتصر الأمر على الدخل المادي فحسب، بل يتسع ليشمل إلغاء العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، أو العنصر أو القومية أو التحدر الطبقي، أو أية عوامل أخرى، من شأنها أن تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية.

الاستدامة

وهو ما يُعرف بالتنمية المستدامة، والتي تُعنى بتوفير احتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان؛ فيجب توفير فرص التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية ومنع تراكم أعباء تتحمل تبعاتها الأجيال المقبلة؛ مثل الديون المالية الناشئة عن قروض خارجية أو محلية طويلة الأجل، الديون الاجتماعية الناشئة لإهمال الاستثمار في تنمية القدرات البشرية والبيئة.

المشاركة

تعني أن يتمكن الناس باعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق

والواجبات من المشاركة في صنع القرارات؛ ليسهموا بفعالية في العمليات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر في حياتهم.

الحرية

تقول التنمية إن الناس ما داموا فقراء، وما داموا مرضى، وما داموا غير أميين، وضحايا أو مهددين بنزاعات عنفيه، أو محرومين من الصوت السياسي؛ فهم لا يمتلكون حريتهم، وحيث إنهم لا يمتلكون حرياتهم فإن التنمية تظل معطلة حين ذاك.

وبالتالي يمكن النظر إلى التنمية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وتتضمن هذه الحريات التسميات التالي ذكرها تباعًا:

- الحرية ضد التمييز.
- التحرر من العوز.
- التحرر لتحقيق الذات الإنسانية.
- التحرر من الخوف.
- التحرر من الظلم.
- حرية المشاركة والتعبير.
- حرية الانتماء السياسي.
- حرية الحصول على عمل.

ومن خلال جوهر أبعاد التنمية؛ نجد أن الإنسان لابد أن يكون الوسيلة والهدف النهائي للتنمية، ولابد أن تصب كل حصيلة انجازاتها لصالحه؛ فهو خليفة الله في الأرض، وهو الذي كرمه وفضله؛ بقوله تعالى .. ولقد كرمنا بني آدم.

خلاصة: مفهوم التنمية:

تأسيسًا على ما سبق ذكره من تعريفات، وبهذا يمكن لنا أن نُلخص تعريف التنمية في جُملةً من النقاط .. والتي نأتي على سردها تباعًا:

- التنمية لغةً .. هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.
- التنمية اصطلاحًا .. هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.
- التنمية .. هي ارتقاء المجتمع، والانتقال بالوضع الثابت إلى وضع أفضل، وما تصل إليه من حُسن استغلال الطاقات التي تتوفر لديها، والموجودة والكامنة، وتوظيفها للأفضل.
- التنمية .. هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي.
- التنمية .. هي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر، وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى

الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته.

- التنمية .. هي عملية معقدة الشكل؛ من حيث الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.
- التنمية .. هي نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات، ومن ناحية الأداء وطُرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

المطلب الثاني: مفهوم تنمية المجتمعات المحلية:

يُعد مفهوم تنمية المجتمع من أهم المفاهيم العالمية؛ حيث أُطلق عليه .. أنه عملية تأسيس نُظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بعملية التنمية .. ويُشير المفهوم لهذه التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم المادي أو التقدم الاقتصادي.

كما أن هذا المفهوم عبارة عن عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع لرفع مستوى أبنائه اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، مقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

وهذا من واقع أن التنمية المحلية تُعتبر مسار تحسين؛ فهي كسائر عمليات الانتظام المجتمعي، ويجب أن تُركز على التحركات والنتائج، ولا يمكننا إشراك الناس في مسار، أو في خلق مسار إلا في حال وجود غاية في النهاية .. لذلك عندما نطرح كيفية الانخراط في التنمية المجتمعية المحلية، وكيفية استخدامها؛ فإننا نشمل اختيار المسائل التي تُخاطب الحاجات المجتمعية المعاشية.

وفي هذا الصدد؛ يطرح الكثير من الدارسين والبحاثين في حقل علم الاجتماع بالخصوص "السؤال المتمثل في" هل مفهوم التنمية الاجتماعية مستحدث حقًا في الفكر الاجتماعي ..؟

حيث يُجيب "بعض الفقهاء" على هذا التساؤل بالنفي مؤكدين أن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس بالجديد، ولكن الجديد فيه هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات التي تواجهها المجتمعات المحلية النامية.

وهذا ما نجده أيضًا لدى .. توماس ريجنالد باتن[٤] .. الذي يؤكد على أن الحداثة لا تكمن في المفهوم في حد ذاته، وإنما في تزايد الاهتمام به وبالمبادرة التي يرتكز عليها، وبالرغم من ظهور مصطلحات عديدة أقدم من مصطلح تنمية المجتمع .. مثل .. التربية الأساسية، والإرشاد الزراعي، والإصلاح الريفي، والتربية الاجتماعية، وتنظيم المجتمع لدى الكثير من الدارسين والباحثين .. حيث أننا نجد .. ساندرز[٥] .. يذهب إلى أن هناك ميلاً لاستبدال مصطلح تنظيم المجتمع في الدراسات الأمريكية بمصطلح تنمية المجتمعات.

وتُعرف تنمية المجتمع .. بأنها العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية.

كما يُعرفها "باتن" على أنها العملية التي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع صغير أن يناقشوا عن طريقها حاجاتهم ثم يضعوا الخطة ويعملوا معًا لسد هذه الحاجة.

ويُعرفها البعض الآخر على أنها الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع المحلي؛ بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم، وأن القيمة الحقيقية والنواحي البناءة في تنمية المجتمع هي في ذلك المجهود المخطط.

وفي عام ١٩٥٦، صدر عن الأمم المتحدة تعريف رسمي التزمت به أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل الاجتماعي في المتجمعات المحلية، وينص هذا العريف على أن مصطلح تنمية المجتمع قد ظهر في الاستخدام العالمي ليشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال

---

[٤] توماس ريجنالد باتن .. ولد في ويمبلدون؛ بريطانية ١٩٠٤، وقد تابع أول مرة في التاريخ في أكسفورد مع دبلوم في التربية، وكان قد استلم مهنة في التعليم الإفريقي من خلال مبشّر، وكان أول مراقب ومشرف أول للتعليم في إدارة التعليم في نيجيريا ١٩٢٧، وكان نائب مدير ورئيس قسم الدراسات الاجتماعية في كلية ماكيريري في أوغندا ١٩٤٣، كان أستاذ محاضر في دراسات تنمية المجتمع في معهد التعليم بجامعة لندن ١٩٤٩.

[٥] بيرنارد ساندرز .. ولد في بروكلين بنيويورك ١٩٤١، ودرس في كلية بروكلين، وفي جامعة شيكاغو، وهو الآن سياسي أمريكي، وسيناتور في مجلس الشيوخ الأمريكي، و اشتهر ساندرز كصوت متقدّم و قائد في قضايا؛ مثل عدم المساواة في الدخل، و الرعاية الصحية العالمية، وإجازات الرعاية الوالدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وإصلاح الحملات المالية السياسية لدعم المرشحين، ويُعد من منتقدي السياسة الخارجية الأمريكية.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في التقدم القومي، ويُشير هذا التعريف إلى ثلاثة مبادئ أساسية .. وهي:

١. تحضير برنامجًا مخططًا يهتم بالحاجات الكلية للمجتمع.
٢. توفير المعونة التقنية والفنية من الهيئات الحكومية الأهلية.
٣. إحداث تعاون وتكامل بين كل القطاعات.

كما يُشير .. نبيل السمالوطي[٦] .. إلى أنه على أعقاب هذا التعريف فقد صدر عام ١٩٦٠، دراسة بعنوان "تنمية المجتمع والتنمية الاقتصادية" حيث استطاعت أن تحدد تصورًا للعمل الإنمائي يتضح في نقاط أساسية وهي: أن برنامج التنمية الاجتماعية برنامج ذو جانبين؛ حيث يجمع بين الإسهام الذاتي وعون الحكومة على أن تنطلق المبادأة من أحد هذين الجانبين.

الطابع الشمولي للبرنامج، وهو تحقيقًا لشمولية المواجهة .. أي بمعنى .. أن تنظيم المجتمع يتضمن أكثر من مشكلة سواء التنسيق بين أنشطة المؤسسات الاجتماعية التي تعمل في ميدان الرعاية الاجتماعية، وذلك أن مظاهر الخلل الاجتماعي الأكثر خطورة في نظره تتمثل في طبيعة النُظم الاقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية السائدة في المجتمع، ويذهب إلى أنه طالما لا توجد عناية لمواجهة مشكلات تنظيم الصناعة مع مراعاة أن تحقق هذا التنظيم صالح للمجتمع ورفاهية أفراده.

ولنا هنا أن نتطرق لأبعاد مفهوم التنمية، وذلك للتعرف على المراحل التطويرية التي مر بها مفهوم التنمية فيما يختص "بتنمية المجتمع المحلي" وما صاحبها من تغيرات ملموسة في التكتيكات أو الإجراءات، وكمحاولة لتتبع زمنية مراحل ظهور هذا المفهوم، والذي نُلخصه في أربعة أبعاد من شأنها أن تُبين مراحل التطور ليتضح التعريف المُراد من مفهوم تنمية المجتمع المحلي، والآتي سرهم تباعًا:

أولاً: تنمية المجتمع كعملية ..

وهي عبارة عن التحرك في مراحل متتابعة من حالة مُعينة إلى حالة أخرى؛ فهي تتضمن مجموعة من التغيرات المتسلسلة والمتعاقبة التي تتم فيما يتصل بمعايير

---

[٦] د. نبيل السمالوطي .. أستاذ علم اجتماع، وشغل منصب النائب السابق لرئيس جامعة الأزهر، المعروف بمقولته، أن القيم والأخلاقيات الإسلامية تمثل سفينة الإنقاذ لمشكلاتنا الاجتماعية والأسرية التي تفاقمت وزادت حدتها وأصبحت تهدد كياننا الاجتماعي في البلاد العربية والإسلامية.

مُعينة، بأنها تُعد اصطلاحًا علميًا مُحايدًا يمكن أن يخضع للتحديد الدقيق والقياس المنصب أساسًا على العلاقات الاجتماعية .. فعلى سبيل المثال:

يمكن أن تقاس تنمية المجتمع المحلي بالاتجاه من حالة (أ) يقوم بها مجموعة صغيرة من صفوة المجتمع؛ سواءً كانوا من داخله أو خارجه، أو حتى اثنين فقط .. باتخاذ القرارات من أجل المجتمع المحلي إلى حالة (ب) التي يقوم فيها الناس أنفسهم باتخاذ تلك القرارات من أجل المجتمع.

أو من الحالة (أ) التي تكون فيها الموارد والمتخصصون قادمين أساسًا من خارج المجتمع المحلي إلى حالة (ب) التي يقوم فيها الناس بأقصى استفادة من مواردهم؛ فالتركيز يكون منصبًا على الناس في الأساس وما يحدث لهم من الناحية الاجتماعية أو النفسية أو السلوكية.

ثانيًا: تنمية المجتمع كمنهج أو طريقة .. (عملية + هدف) ..

وهي عبارة عن الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمجتمع، ووسيلة لتحقيق غاية ومنهج وطريقة للعمل؛ من خلال ما يقوم به المواطنون المحليون لتحقيق أهداف مُعينة يقررونها .. فمن الضروري في هذه الحالة ألا تفرض على المجتمع برامج مخططة مركزيًا، أو من خارج المجتمع لعدم استجابتها للاحتياجات الفعلية كما يراها الأهالي وتدمر ركيزة الحكم الذاتي.

ثالثًا: تنمية المجتمع كبرنامج .. (طريقة + محتوى) ..

وهي عبارة عن نشاط مجتمعي؛ عندما يُضاف إلى المنهج بعض المحتوى على شكل قائمة بالأنشطة؛ فهو يمثل برنامج لتنمية المجتمع؛ فعند تنفيذ المنهج "الخطوات والإجراءات" فإن قائمة الأنشطة من المفترض أنه سيتم إنجازها، وهي بدورها تهدف إلى مصلحة واحدة للمجتمع، وتشمل الكثير من أولويات المجتمع؛ سواءً كان ذلك في مجال التعليم أو الصحة أو الإسكان أو الخدمات الاجتماعية، والمشاركة وأسلوب قضاء وقت الفراغ وغيرها من البرامج التنموية.

رابعًا: تنمية المجتمع كحركة .. (برنامج + تفاعلات وجدانية) ..

وهي عبارة عن قضية تنمية مجتمعية؛ يُنظر لها على أنها قضية مجتمع يشعر أهله بالولاء له، والالتزام تجاه قضاياهُ، وعادةً فإن التقدم الذي يطمح له الناس؛ يُنظر إليه من منظور القيم والأهداف المحددة التي تبنوها، والتي تختلف

بالتالي من نظام سياسي واجتماعي، إلى نظام سياسي واجتماعي آخر "فعلى سبيل المثال" تنمية المجتمع كحركة؛ تتجه لأن تكون مؤسساتية تُنشئ بنائها التنظيمي الخاص، ولها إجراءاتها وممارسوها الفاعلين فيها.

تنمية المجتمع المحلي كحركة؛ تكون عادةً مُصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع؛ بمشاركة ناشطين من جانب المجتمع المحلي، وبمبادرة تلقائية من جانب سكانه إن أمكن، وتضم تنمية المجتمع المحلي كافة أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة؛ سواءً تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية.

خلاصة: مفهوم التنمية المجتمعية ..

تأسيسًا على ما سبق ذكره من تعريفات، وبهذا يمكن لنا أن نُلخص تعريف التنمية المجتمعية في جُملةً من النقاط، والتي نأتي على سردها تباعًا:

١. تنمية المجتمع تعد مدخلاً إلى التغير الاجتماعي مما يجعل تناولها محكومًا بمفهوم العملية التي تقيس الناتج الفعلي من أي مشروع تنموي لما يحدثه في عقول الناس من تغيير أكثر مما يحدثه من أثر على البناء الاجتماعي.
٢. ارتباط مفهوم تنمية المجتمع بالمجتمع المحلي، باعتباره لا يخرج عن نطاق المجتمع المحلي، إذ أن تنمية المجتمع المحلي عبارة عن تلك الجهود التي يبذلها المواطنين لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية بجانب زيادة طاقة الأهالي على المشاركة والحُكم الذاتي وتكامل الجهود ارتباطًا بشؤون المجتمع المحلي.
٣. تنمية المجتمع تعد عملية لاتخاذ القرارات المحلية وإيجاد البرامج المعممة لجعل المجتمع المحلي مكانًا أفضل للحياة والعمل.
٤. التنمية هي عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة، وآليات تسهم في إحداث حركية تحتوي على عناصر مادية وبشرية وتقنية؛ تهدف إلى تحريك التغير التلقائي نحو أهداف متفق عليها؛ تعمل على نقل المجتمع من حالة التخلف والفوضى إلى حالة التقدم والاستقرار بمختلف مستويات تطورها وتقدمها لتحقق رفاهية المجتمع.

٥. التنمية هي عملية منظمة ومدروسة تخلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتوازن؛ لتحسين مستوى المعيشة في المجتمع المحلي بمشاركة إيجابية وفاعلة تشمل كل الفئات؛ بمبادرة منهم نابعة من ولائهم والتزامهم بمجتمعهم، وذلك بالتعاون المنسق مع السلطات الحكومية التي توفر الدعم بكافة أشكاله، وتتم هذه العملية بشكل متتابع، وتضمن الانتقال من حالة إلى حالة أفضل، وتتصف بالدينامية والاستمرار، وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: التنمية المرتكزة على الأفراد:

هي أحد أساليب التنمية الدولية، والتي تُركز على تحسين الاعتماد على الذات، والعدالة الاجتماعية، صناعة القرار المشترك في المجتمعات، فهي تُقر بأن النمو الاقتصادي لا يساهم بطبيعته في التنمية البشرية منفردًا، وبهذا تكون تنمية الفرد تدعو لإحداث تغييرات في الممارسات، القيم البيئية، السياسية، الاجتماعية، لتكون إستراتيجية التنمية مرتكزة على الأفراد؛ لتشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية (العدالة، الاستدامة، الشمول).

وفي هذا الصدد كان قد اقترح .. ديفيد سي كورتن[٧] .. عام ١٩٨٤، بصفته المستشار الإقليمي السابق لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)[٨]، إستراتيجية تنمية مرتكزة على الأفراد، والتي شملت في مضمونها الأبعاد الثلاثة لقيم التنمية المرتكزة على الأفراد "العدالة، الاستدامة، الشمول" كما أوضح كورتين، بأن إستراتيجية التنمية السائدة المرتكزة على النمو في ذاته ليست مستدامة، بل غير منصفة أيضًا .. لذا؛ فقد دعا إلى إجراء تحولات في المؤسسات والتكنولوجيا والقيم والسلوك "بما يتفق مع الواقع الاجتماعي والبيئي."

وأيضًا لِما جاء إعلان مانيلا بشأن مشاركة الأفراد والتنمية المستدامة في عام ١٩٨٩، ليضع المبادئ والإرشادات العامة لتحقيق هذه التحولات.

---

[7] ديفيد سي كورتن (David C. Korten) .. مؤلف مواليد ١٩٣٧، أمريكي، وأستاذ سابق بكلية هارفارد للأعمال، وناشط سياسي، وناقد بارز وعمل "متى تحكم الشركات العالم" لعولمة الشركات، ومن أشهر منشوراته كمستشار إقليمي لآسيا في إدارة التطوير لدى وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID).

[8] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) .. هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين، والتي تم تأسيسها بأمر من الرئيس جون كينيدي عام ١٩٦١، بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنموية في المناطق بموجب قانون المساعدات الخارجية.

ومن هنا .. قد نال مفهوم التنمية المرتكزة على الأفراد اهتمامًا في العديد من مؤتمرات التنمية الدولية في فترة التسعينيات، مثل مؤتمر قمة الأرض[٩] في عام ١٩٩٢، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)[١٠] في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية[١١] في عام ١٩٩٥.

كما تم الترويـج لهذا المفهوم على نطاق واسع، ولأول مرة في تقرير التنمية البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)[١٢]، الذي قيس فيه مستوى تنمية الدول باستخدام مؤشر التنمية البشرية (HDI)[١٣].

كما يُعتبر التقرير التالي عن النمو الاقتصادي الإنساني، والذي يُعد وسيلة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، والذي هو على النحو التالي سرده تباعًا:

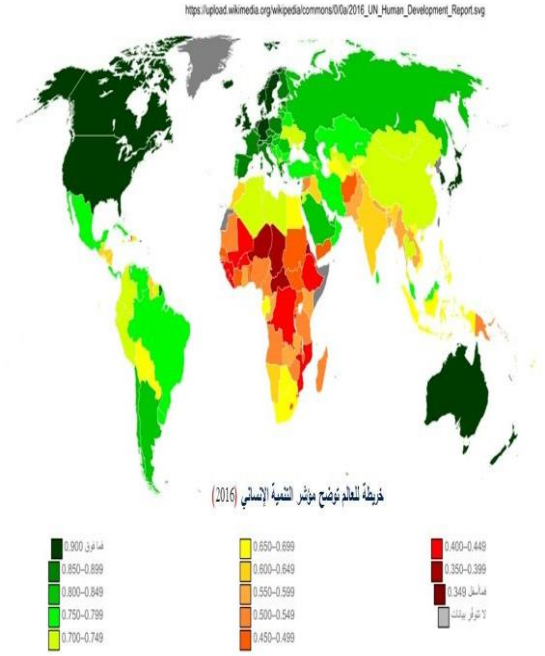

وأيضًا لِما صرحت به وزارة الشؤون الخارجية اليابانية في تقرير المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)[١٤] الصادر

---

[9] قمة الأرض .. (قمة ريو) هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم، وكان ذلك من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٢، وشارك في المؤتمر ١٧٢ حكومة، وحوالي ٢٤٠٠ ممثل لمنظمات غير حكومية، و ١٧,٠٠٠ شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية (NGO–Global Forum) الذي عُقد موازيا للقمة، وأُطلق عليه المركز الاستشاري.

[10] المؤتمر الدولي للسكان و التنمية .. (ICPD) نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مدينة القاهرة، في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول ١٩٩٤. وقد نتج عنه برنامج عمل عبارة عن وثيقة توجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحضر المؤتمر ٢٠٠٠ ممثل عن حكومات متعددة و وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، وذلك للحديث حول قضايا متنوعة مختصة بالسكان، تتضمن الهجرة و وفيات الأطفال وتحديد النسل وتنظيم الأسرة وتعليم النساء وحمايتهن من مساعدات الإجهاض الخطرة.

[11] مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية .. عُقد في كوبنهاجن في مارس ١٩٩٥، والذي تضمن مسألة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية كأهمية رئيسية، وإن كانت لها أكبر أهمية فيما يتعلق بالقمة الاجتماعية.

[12] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .. (UNDP) هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل، وهي تعمل في ١٧٧ دولة، لتساعدهم في تطويرهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية، كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء، إلا أن تأسيسها في أصله كان في ١ يناير ١٩٦٦، من خلال دمج برنامجين تابعين للأمم المتحدة، هما برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية الممتد (EPTA).

[13] مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI) .. هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، وتصدر له تقريراً سنوياً منذ عام ١٩٩٠، وما يقوم برنامج التطوير (UNDP) للأمم المتحدة بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة، كما يتعلق مؤشر التنمية الإنساني بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن، ومستوى التعليم والأمية، والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم.

[14] المساعدة الإنمائية الرسمية {Official development assistance ODA} .. هو مصطلح ابتدعته لجنة المساعدة

عنها في عام ١٩٩٦، بأن الهدف من التنمية المرتكزة على الأفراد هو "مساعدة البشرية في التمتع بحياة سعيدة وميسورة."

أما تقرير "تحديد شكل القرن ٢١" الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)[١٥] في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)[١٦] في عام ١٩٩٦، فقد جعل التنمية المرتكزة على الأفراد سياسة مستهدفة لدى جميع الدول الأعضاء، بل و أكد على أهمية بناء القدرات والمشاركة والملكية المحلية أثناء تحقيق النمو الاقتصادي.

أبعاد التنمية المرتكزة على الأفراد:

أولاً: العدالة ..

ترتكز عدالة التنمية المرتكزة على الأفراد على ثلاثة عناصر أساسية، والتي نأتي على سردهم تباعًا:

١. الملكية المحلية.
٢. سيادة الأفراد وتمكين الحكومة.
٣. التوظيف وإنتاج الدخل.

وتؤكد لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أن دور شركاء التنمية الخارجيين هو تعزيز قدرة الدول النامية على تلبية متطلبات التنمية المستدامة .. وتؤكد هذه الإستراتيجية على الحاجة للملكية المحلية لتتمتع المجتمعات بالمسؤولية والسيطرة على مواردها، بحيث تحقق الفائدة لها، كما تؤكد أيضًا على دور الحكومة في تمكين جدول أعمال الأفراد. ويُشير "ديفيد سي كورتن" إلى أن الأفراد يكون لديهم دافع أكبر لتنفيذ الممارسات البيئية المستدامة عندما تكون الموارد مملوكة محليًا، ويقول أيضًا إن التنمية المرتكزة على الأفراد "ترفض أن يكون لفرد واحد الحق في تحقيق الثراء لنفسه باستباحة الموارد التي يعتمد عليها شخص آخر في بقائه على قيد الحياة."

تبنت وزارة الشؤون الخارجية اليابانية إستراتيجية تنمية مرتكزة على الأفراد في

الإنمائية {DAC} {لتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية {OECD}لقياس المساعدات، وكانت لجنة المساعدة الإنمائية أول من استخدم هذا المصطلح في عام ١٩٦٩، ويستخدم على نطاق واسع كمؤشر على تدفق المساعدات الدولية.

[١٥] لجنة المساعدة الإنمائية الإنمائي{DAC} .. هو منتدى للدول مختارة الأعضاء في المنظمة لمناقشة القضايا المحيطة بالمعونة والتنمية والحد من الفقر في البلدان النامية، كما أنها تصف نفسها بأنها "مكان وصوت" من البلدان المانحة الرئيسية في العالم، تتكون من ٢٦ عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية، الاتحاد الأوروبي، والذي يعمل كعضو كامل العضوية في اللجنة، وأيضاً البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشاركون بصفة مراقب دائم.

[١٦] منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية{OECD} .. هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية، وإنعاش التبادلات التجارية، تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، تم إنشاء هذا المنظمة في ٣٠ سبتمبر ١٩٦١، بعد أن حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي {OEEC}والتي أُسست سنة ١٩٤٨، للمساعدة على إدارة {مشروع مارشال}لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

عام ١٩٩٦، مستشهدة بالمركزية المتزايدة لهذا المفهوم في مؤتمرات التنمية الدولية، وقد أقرت بالأهمية المحورية للتنمية المرتكزة على الأفراد، سواءً أكانت فوائد النمو الاقتصادي؛ مثل "زيادة التوظيف والدخل" مشهودة في المجتمعات أم لا .. واقترح إعلان مانيلا خفض صادرات الموارد من أجل التعامل مع هذه المسألة؛ فالحد من الصادرات سيسمح للمجتمعات بتلبية مطالبها المحلية أولاً .. لذا، يرى "ديفيد سي كورتن" أنه يجب استخدام نسبة من فائض الإنتاج لإصدار منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مما يعود بالفوائد على المجتمعات النامية.

ثانيًا: الاستدامة ..

تُعتبر الاستدامة مكون أصيل، وهدف واضح للتنمية المرتكزة على الأفراد؛ فينادي هذا النوع من التنمية بإنشاء النُظم الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للذات، والتي تمثل العناصر الأساسية للمجتمع المستدام، وبالإضافة إلى التزامه بالتنمية المرتكزة على الأفراد، وجعل اللقاء عالي المستوى للجنة المساعدة الإنمائية من الاستدامة هدفًا تنمويًا ملموسًا، مع مطالبته بتنفيذ مبادرات الاستدامة القومية بحلول عام ٢٠٠٥، من أجل الحد من إزالة الغابات، وتلوث المياه، وغير ذلك من صور التدهور البيئي.

وقد صرح إعلان مانيلا بأن التنمية المرتكزة على الأفراد هي السبيل الوحيد للوصول إلى المجتمعات المستدامة. ومن خلال تجاوز النطاق البيئي للاستدامة، يعزز هذا النوع من التنمية الأعمال المجتمعية ضيقة النطاق الهادفة لتحسين الاعتماد على الذات اقتصاديًا، وتوفير موارد الدخل الموثوقة. كما أنها تدعو لخفض الديون، وتلقي باللوم فيما يتعلق بأعباء التسديد الدورية والأعباء الثقيلة للسياسات على الإفراط في تمويل الديون الأجنبية طويل المدى.

ويرى .. ديفيد سي كورتن .. أن التنمية المرتكزة على الأفراد هي السبيل الوحيد لتطوير مجتمعات مستدامة، وانتقد ممارسات التنمية الشائعة بزيادة الناتج الاقتصادي عن طريق استنزاف الموارد الطبيعية، وأيد كورتين كذلك الاستدامة في تمويل مشروعات التنمية وعلاقات المساعدة الخارجية، وطالب شركاء التنمية الخارجيين بدعم الأهداف التي يختارها الناس، مما يعزز من إمكانات المجتمعات لإدارة الموارد وتلبية المطالب المحلية بشكل مستقل.

ثالثاً: الشمول..

يرتكز الشمول بالنسبة للتنمية المرتكزة على الأفراد على أربعة عناصر أساسية، والتي نأتي على سردهم تباعًا:

١. العملية الديمقراطية.
٢. مساءلة الحكومة.
٣. الوصول إلى المعلومات ذات الصلة.
٤. المساواة بين الجنسين.

حيث أشارت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في هذا الصدد، إلى أن العمليات الديمقراطية ضرورية للتنمية المرتكزة على الأفراد، لأنها تسمح للمجتمعات بخلق أهداف التنمية الخاصة بها، والتأثير على القرارات التي تحدد جودة حياتها.

وتستلزم مشاركة المجتمعات والعملية الديمقراطية الحقيقية امتلاك الناس للوسائل اللازمة لمساءلة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات العامة .. كما أنها تتطلب من الحكومات العمل على تمكين خطط عمل الناس لوضع سياسات تعزز من العمل المدني.

يجب أن يتمتع الأفراد بإمكانية الوصول إلى المعلومات الموثوقة ذات الصلة من أجل اتخاذ أفضل القرارات المتعلقة بهم أو بمجتمعاتهم، وقد اقترح إعلان مانيلا نظمًا للمراقبة العالمية لتعزيز إمكانية وصول الشعوب للمعلومات ذات الصلة لتتخذ المجتمعات قرارات عقلانية وتحقق الحماية لمصالحها.

والعمليات الديمقراطية الحقيقية لا يمكن الوصول إليها إلا عند المساواة في التمثيل بين الرجال والنساء؛ فتُحتم التنمية المرتكزة على الأفراد المساواة في الأداء بين الرجال والنساء، الأمر الذي يمثل مشكلة عامة في الكثير من الدول النامية.

وقد أوضحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أسبابًا عديدة للدور المحوري الذي تلعبه النساء في التنمية المستدامة المرتكزة على الأفراد:

١. معدل عائد الاستثمار في تعليم الإناث قد يزيد عن عائد أي استثمار آخر.
٢. المشكلات الناجمة عن الفقر تؤثر في النساء أكثر من أي مجموعات أخرى.
٣. نظرًا لإدارة النساء للموارد الطبيعية؛ فهن مشاركات رئيسيات في عملية الاستدامة.

التـوصـيـات:

١. أهمية تبني برامج اجتماعية بهدف تحقيق العدالة والأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع كافة؛ لضمان التوازن في الخدمات بين المحليات، وخاصةً الفئات الأقل حظًا في القرى، وذلك

لمواجهة الآثار المترتبة على ارتفاع معدلات النمو السكاني والفقر، مع توجيه الاهتمام أيضًا بذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة المعيلة.

٢. التصدي للتحديات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة، من خلال المشاركة الأهلية الفاعلة في تنمية المجتمعات المحلية وتوفير التدريب والتأهيل والتمويل اللازم لذلك.

٣. ضرورة مساهمة المدن؛ كقاطرة للنمو والتنمية المجتمعية، خاصةً في ضوء ارتفاع معدلات التحضر وانتقال السكان من الريف إلى الحضر، وزيادة الطلب على فرص العمل، والبنية الأساسية المستدامة.

٤. ضرورة أن تتقاسم الحكومات المركزية والمحلية مهام تحقيق التنمية العمرانية، والحفاظ على البيئة.

٥. توعية المواطن على مستوى الأفراد؛ بأن له دورًا هامًا في هذا المجال، مما يتطلب تنفيذ برامج لرفع وعي المواطن بأهمية التأثيرات المترتبة على التغيرات التنموية بالنسبة للعمران والسكان.

٦. ضرورة وجود واعتماد سياسات عامة حكومية تفرض على مؤسسات الدولة العاملة في شأن التنمية المجتمعية التعامل مع المؤسسات البحثية، من أجل إعداد أبحاث ودراسات ميدانية للطلاع على المشكلات الحقيقية للمجتمع.

٧. الاستثمار في القدرات البشرية، وتعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجتمع، لتعزيز مفهوم العمل والإنتاج، لضمان تمكين الأفراد من الاعتماد على أنفسهم ومشاركتهم في عملية التنمية الشاملة.

٨. المشاركة في نشاطات الهيئات المعرفية في المجتمع كالمكتبات والمعارض وتقديم المشورة المتخصصة، وتقديم المعلومات والبيانات العلمية لهيئات المجتمع المختلفة.

٩. تقديم ندوات وحلقات حوار بهدف تنمية ثقافة المجتمع ورفع الكفاءة على مستوى الأفراد؛ لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية العمل الاجتماعي، الرعاية الأسرية المتكاملة ودورها في تماسك المجتمع.

١٠. تعزيز الهوية الوطنية، انسجامًا مع القيم والمعتقدات العربية والإسلامية للمحافظة على الأسرة وتماسكها،

وبناء شخصية الفرد لتحقيق التماسك الاجتماعي.

الخاتمة:

أن فرضية تبني التنمية المرتكزة على الأفراد، تواجه العديد من التحديات من القطاعين العام والخاص؛ فتواجه الاستراتيجيات المرتكزة على الأفراد صعوبة في تحقيق المشاركة الحقيقية، وتحديد الممثلين القانونيين، إذ تزداد هذه المشكلة حدةً بالممارسات الإدارية التي تسير من أعلى لأسفل، واستمر وجودها أمدًا طويلاً، وأما في القطاع الخاص؛ فتواجه التنمية المرتكزة على الأفراد تحديات تتمثل في التضارب بين الغاية (التنمية) والوسيلة (الحكومة).

فالتنمية هي الغاية، والنمو الاقتصادي هو الوسيلة، وهذه الوسيلة تشرف الدولة على العمل في تحقيقها، بل تعتبر الفاعل الأساسي فيها، حيث أن الهدف من الغاية هو إثراء حياة الناس، إلا أنه يُلاحظ أحيانًا انعدام الصلة التلقائية والمباشرة بين الغاية والوسيلة، وحتى عندما توجد صلات بينهما؛ فإنها قد تتآكل تدريجيًا ما لم تعززها إدارة ذكية وماهرة (الحكومة)، وهذا ما تفتقده الكثير من الحكومات العربية، لذلك يجب حماية هذه الصلات خوفًا من أن تدمرها تحولات مفاجئة في السلطة السياسية.

وبهذا نستخلص مسألة تأخر؛ إن لم يكن انعدام التنمية بكافة أنواعها وأشكالها في مجتمعاتنا العربية، حيث أن المشاريع التنموية لا تقوم على دراسات فعلية من أرض الواقع الذي يعيشه عموم المجتمع، وإنما تتم هذه المشاريع بناءً على رؤية الحكومات دونما النظر للاحتياجات الحقيقية والأساسية التي من الواجب توافرها في البدء من أجل إرساء لبنات وقواعد تنطلق منها المشاريع التنموية.

وهنا نكتشف أمرين مقلقين .. الأول: أن النمو لم يتحقق خلال معظم السنوات الماضية في حوالي ١٠٠ بلد، تضم ما يقرب من ثلث سكان العالم .. الثاني: أن الصلات بين الغاية (التنمية) والوسيلة (الحكومة) قاصرةً بالنسبة لأهالي البلدان الكثيرة ذات التنمية غير المتوازنة، وهي الدول التي يتحقق فيها قدر ضئيل جدًا من التنمية المجتمعية، أو التي تتحقق فيها تنمية بنسبة بسيطة مع قليل من النمو الاقتصادي، أو تلك التي بلا نمو على الإطلاق.

وهذا ما أثبته سجل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية .. بأنه لا يمكن لأي بلد

أن يتبع مساراً للتنمية غير المتوازنة على مدى فترة زمنية طويلة، بحيث لا يقترن النمو الاقتصادي بتقدم في مجال التنمية البشرية، أو بالعكس .. فالتنمية غير المتوازنة قد تستمر عقدًا، أو ما يقرب من ذلك، ولكنها تتحول بعدئذ إلى ارتفاعات سريعة في كل من الدخل والتنمية البشرية، أو تتحول إلى تحسينات بطيئة في كل من التنمية البشرية والدخل، وهذا يعني أن تتبع البلدان واحدًا من أربعة أنماط، والتي نأتي على سردها تباعًا:

١. تحقيق نمو اقتصادي بطيء مع تنمية بشرية سريعة.
٢. تحقيق نمو اقتصادي سريع مع تحقيق تنمية بشرية بطيئة.
٣. تحقيق نمو وتنمية بشرية يدعم كل منهما الآخر.
٤. تحقيق نمو وتنمية بشرية يخنق كل منهما الآخر.

ختامًا .. مما تقدم نجد أنه من الممكن تحقيق تقدم قصير الأجل في مجال التنمية المجتمعية، ولكنه لن يكون تقدمًا مستدامًا بدون تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، والذي يكون مبني على دراسات علمية من واقع حالة المجتمع، كما أنه لا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مستدامًا بدون تنمية مجتمعية، وهذا يوضح لنا الصلة المتينة بين الغاية (التنمية) والوسيلة (الحكومة).

References:

Arabic References

[1] United Nations Development Programme, UNDP, Human Development Report, 2003.

[2] UNESCO Science Report, presented in Paris, 2010.

[3] Al-Qasim, Sobhi, The Biography of Scientific Research and Development in the Arab World, Landmarks of Reality and Challenges of the Future, Arab Affairs, No. 104, December 2000.

[4] Al-Harithi, Fahd Al-Orabi, The Crisis of Scientific Research and Development, 2011.

[5] ESCWA, Economic and Social Committee, ESCWA Annual Report, 2017.

[6] Marayati, Muhammad, Important issues and implementation

Programme, Regional Office for Arab States, 2000.

English References

[1] USAID, leads international development and humanitarian efforts to save lives, https://www.usaid.gov.

[2] ICPD, International Conference on Population and Development, www.unfpa.org/icpd.

[3] UNDP, United Nations Development Programme, https://www.undp.org.

[4] HDI, Human Development Index, http://hdr.undp.org/en/content/2019-human-development-index-ranking.

[5] ODA, Official Development Assistance,https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm.

[6] OECD, Organization for Economic Co-operation and Development, ttps://www.oecd.org.

.

[٧]DAC, Development Assistance Committee,Http://www.oecd.org/dac/development-assistance-ommittee.

mechanisms for the internal transfer of technology and its localization in the Arab world, a lecture given on the twenty-fifth anniversary of the founding of the Arab School of Science and Technology, Damascus, 2003.

[7] Hamza, Moin, Arab funding for scientific research and the European experience, an intervention on the occasion of the 25th anniversary of the founding of the Arab School of Science and Technology, 2007.

[8] Al-Qassas, Mahdi Muhammad, Higher Education and Scientific Research, the Crisis and Ways to Overcome It, paper presented to the Third International Forum on the Reality of Human Development in the Economies of Islamic Countries, Faculty of Economics and Facilitation Sciences, University of Algiers, 2007.

[9] UNESCO, UNESCO General Conference, Global Education Monitoring Report, 2017-2018.

[10] Ferjani, Nader, Arab Human Development Report, Towards Establishing a Knowledge Society, United Nations Development